مصطفى رشيد باشا حياته ودوره السياسي والإصلاحي في الدولة العثمانية (1800 – 1858)

أ.م. د. بشرى ناصر هاشم الساعدي م.د. ساهرة حسين محمود الصامري

Received: 11/1/2021 Accepted: 5/4/2021 Published: 2021

مصطفى رشيد باشا حياته ودوره السياسي والإصلاحي في الدولة العثمانية (1800 – 1858)

أ.م. د. بشرى ناصر هاشم الساعدي
الجامعة المستنصرية/كلية الاداب-قسم التاريخ
bushranaser73@gmal.com
07700094365

م.د. ساهرة حسين محمود الصامري
جامعة البصرة/ كلية الاداب-قسم التاريخ
saheraedu@yahoo.com
07822199115

مستخلص البحث:

يعد مصطفى رشيد باشا (1800 – 1858) أحد أهم رجال الدولة العثمانية، أذ عمل صدراً أعظم (رئيس ورزاء) لخمس مرات، ووزير خارجية لمرتين، فضلاً عن تسلمه منصب والي أدرنه، وتمثيله الدولة العثمانية كسفير في كل من لندن وباريس. وهو أبو التنظيمات والمهندس الحقيقي للاصلاحات في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر.

توصل البحث الى نتائج يمكن ايجازها على النحو الاتي :

كان لمصطفى رشيد باشا تأثير كبير في سياسة الدولة العثمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فقد استطاع عن طريق التنظيمات التي اصدرها عام 1839 ان ينظم اوضاع الدولة العثمانية ويستميل الدول الاوربية الى جانبها في حروبها ضد روسيا.

الكلمات المفتاحية: مصطفى رشيد – السياسي – الاصلاحي – الدولة العثمانية.

المقدمة :

زخر تاريخ الدولة العثمانية بالعديد من الشخصيات السياسية الاصلاحية لاسيما في القرن التاسع عشر ولعل من ابرزهم مصطفى رشيد باشا (1800 – 1858) الذي يعد أحد أهم رجالتها ، أذ عمل صدراً أعظم (رئيس ورزاء) لخمس مرات، ووزير خارجية لمرتين، فضلاً عن تسنمه منصب والي أدرنه، وتمثيله الدولة العثمانية سفيراً في لندن وباريس. وهو أبو التنظيمات والمهندس الحقيقي للاصلاحات في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ونظراً لأهمية هذه الشخصية، والأحداث التاريخية التي واكبها، جاء أختيار بحثنا لهذا الموضوع.

تألف البحث من مقدمة ومطلبين وخاتمة، درس المطلب الأول منه ولادة مصطفى رشيد باشا ونشأته وبواكير مراحل حياته العلمية والعملية ناقش المطلب أيضاً حياته السياسية بوصفه سفيراً لدولته. وشرح المطلب الثاني جهود مصطفى رشيد باشا في مجال التنظيمات والإصلاحات في الدولة العثمانية حينما كان صدراً أعظم لها منذ عام 1846. وجاءت الخاتمة لتضع أبرز النتائج التي توصل إليها البحث. أعتمد البحث على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية التي تخص موضوع البحث والتي يمكن التعرف عليها في ثبت المصادر.

المطلب الأول

ولادته ونشأته وبواكير حياته العلمية والعملية

ولد مصطفى رشيد باشا في أسنطبول في الثالث عشر من آذار عام 1800، وهو ابن مصطفى أفندي روزنامة جي (كاتب يومية) في الأوقاف في عهد السلطان سليم الثالث (1789 – 1807). تعلم مصطفى رشيد القراءة والكتابة على يد والده، فدرس العلوم الدينية[1]. ومن ثم واصل تعليمه بعد ذلك في مدرسة المسجد ليتعلم قرأة القرآن، ومبادئ العلوم الإسلامية. وبعدها أرسله والده الى مدرسة قريبة لدراسة العلوم الجديدة، فلفت الأنظار إليه لما تميز به من سرعة استيعابه للدرس، وتفوقه على أقرانه تفوقاً ملحوظاً[2].توفي والده وهو لم يبلغ العاشرة من عمره، وفي عام 1810 رعاه أحد أقربائه وهو (سيد علي باشا الأسبراطالي) الذي ساعده بالالتحاق بالدراسة في (معهد الكتبة)، والحاقة بوظيفة حكومية في سن مبكرة وهي وظيفة (المكتوبجي). وعين عام 1828 كاتباً للجيش[3]. وقد أبدع في هذه الوظيفة، فأحبه رؤساءه في العمل لاستعدادة ودرايته، فترقى بعد مدة وجيرة وصار من الكتاب الممتازيين، أذ كان على صغر سنه يفصل المشاكل والمسائل المهمة، تفصيلاً قصر عنه الشيوخ وكان من جملة من قدرة وميزه هو (برتف باشا) [4] الذي سيرد ذكره في الصفحات اللاحقة. ومما يذكر لمصطفى رشيد باشا أنه أول من أفرغ الكتابة العثمانية القديمة في قالب سهل، بعد أن كانت غير مفهومة عند الجميع لكثرة ما فيها من التعقيد والشبهات الغامضة، والألفاظ والتراكيب اللغوية من فارسية وعربية[5]. وقد وصفه معاصروه، بأنه كان شاباً وقوراً، يتمتع بالذكاء والحيوية والجاذبية، والروح المرحة، فضلاً عن امتلاكه موهبة الإقناع، الى جانب ما كان يتحلى به في كياسة ولباقة، ودماثه خلق، فضلاً عن مواهبة البلاغية الرائعة[6]. ولما ارتقى مصطفى رشيد الى رتبة (باشكاتب) أرسلته الدولة العثمانية برفقة الأوردو الهايوني تحت قيادة (خسروا باشا) لاستطلاع الرأي حول أسباب ثورة المورة (1821 – 1832) [7] وما يمكن أن يضمن رجوع النفوذ العثماني لها[8].

تدهورت أوضاع الدولة العثمانية، وتنافست الدول الأوربية للحصول على بعض أملاكها، ولاسيما بعد الثورة التي حدثت في اليونان (1821 – 1832) [9]، مما أدى الى دخول الدولة العثمانية في صراع مع الدول الكبرى، وقد أنتهى هذا الصراع الى عقد صلح أدرنه عام 1829، واعتراف الباب العالي باستقلال اليونان[10]. أعجب السلطان محمود الثاني[11] (1808 – 1839) بالتقرير الذي أعده مصطفى رشيد عن ثورة المورة وتفاصيل صلح أدرنه، ولم يكن هو الوحيد الذي اكتشف موهبته وبراعته ودهاءه[12]. بل حتى (محمد علي بشا) [13] (1805 – 1849) والي مصر، أعجب به الى درجة أنه عرض عليه أن يكون معاوناً له وأن يصبح الشخصية الثانية إذ ما قبل[14].

جاء هذا العرض، حينما كان مصطفى رشيد مساعد أول لسكرتير عام الشؤون الخارجية في الدولة العثمانية أي : الشخصية الثالثة التي تلي مباشرة وزير الشؤون الخارجية. والذي أرسلته الدولة العثمانية الى مصر مرتين برفقة (برتف باشا) لحل المشاكلات العالقة ما بين الطرفين الناتجة عن أجتياح القوات المصرية بقيادة (إبراهيم باشا) أبن محمد علي باشا الشام عام 1831 وسقوط مدنها الواحدة تلو الأخرى دون أن تكون هنالك مقاومة تذكر. وبعد تلك الانتصارات استطاع إبراهيم باشا أجتياز الحدود الشمالية واستمر بزحفة نحو أدرنه)، وبعدها توجه نحو قونية حيث تجمعت القوات

العثمانية بقيادة الصدر الأعظم[15] محمد رشيد باشا الذي وقع أسيراً بيد القوات المصرية في معركة قونية في 21 كانون الأول 1832، وعليه أصبح الطريق أمام المصريين الى الاستانة مفتوحاً، فاحتل إبراهيم باشا (كوتاهية) التي تبعد حوالي (150) ميلاً عن العاصمة الاستانة وأزاء هذه الأحداث، التي أشاعت اليأس في نفس السلطان محمود الثاني اضطر وبمساعدة الدول الأوربية (روسيا، برويسا، النمسا، بريطانيا، فرنسا) الى الدخول في مفاوضات ما بين الطوفين، العثماني الذي مثله (برتف باشا) ومصطفى رشيد، والجانب المصري الذي مثله محمد علي باشا. وقد تمخضت تلك المفاوضات بعقد (صلح كوتاهية) في الثامن من نيسان 1833 والذي تضمن انسحاب إبراهيم باشا من الأناضول الى ما وراء جبال طوروس ومنح محمد علي باشا ولايتها مدى الحياة فضلاً عن منحة جزيرة كريت وبلاد الشام[16]. أدرك محمد علي باشا في أثناء هذه المفاوضات مع الجانب العثماني، بأنه أمام دبلوماسي استثنائي لم يصل حتى إلى سن الثلاثين[17]. لذلك عرض على مصطفى رشيد باشا أن يكون معاوناً له، وأن يصبح الشخصية الثانية بعده في الولاية أن قبل ذلك. وعندما عرض مصطفى رشيد هذا الأمر برتف باشا قال له " لا تقبل هذا العرض فأنك تعلم الكثير، ولا شك أنك ستكون في مواقع مهمة في الدولة، بإمكان في المستقبل أن تشغل وظائف في استنبول تعلو من مجرد معاون لوالي مصر "[18]. وفعلاً اعتذر مصطفى رشيد باشا في اليوم التالي لوالي مصر، لأنه كان يؤمن بأن مصير الدولة العثمانية يتقرر في استنبول فقط . ومما تجدر الأشارة اليه أن سفريات مصطفى رشيد باشا ومهامه السياسية الدبلوماسية التي أسندت اليه من لدن الدولة العثمانية للتفاوض مع محمد علي باشا، قد اكسبته السمعة الجيدة بوصفه خبيراً في الشؤون المصرية[19]. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، زاد اهتمام الدولة العثمانية ولاسيما في عهد السلطان سليم الثالث (1789 – 1808) بتكوين الساسة والدبلوماسيين، وذلك بأرسال بعثات الى أوربا وعين سفراء دائميين للباب العالي في العواصم الأوربية الكبرى، مثل لندن، وباريس، وفينا[20]. وفي عام 1834 أعاد السلطان محمود الثاني افتتاح السفارات التي كانت قد أغلقت بعد مقتل السلطان سليم الثالث، وفي هذه السفارات جرى تدريب مصلحي القرن التاسع عشر[21]. تدرج مصطفى رشيد باشا المناصب الحكومية، ففي عام 1834 أرسل سفيراً الى باريس، واستطاع في اثناء مدة أقامته فيها من أتقان اللغة الفرنسية، بمساعدة المستشرق (سلفستر دي ساسي) الذي أعانة على تعلم اللغة الفرنسية، والتعرف على كبار الشخصيات الفرنسية[22]. وتمكن في أثناء عمله باريس، من إيجاد حل للمسألة المصرية ليس في باريس فحسب بل في لندن أيضاً، وقد أكد ذلك عن طريق تقاريره[23] التي بعثها الى الباب العالي، والتي بين فيها أن الرأي العام في باريس يؤيد محمد علي باشا، وأوضح ايضاً أثر الرأي العام على العلاقات الدبلوماسية الفرنسية، وعلى الصراع العثماني – المصري، بسببت دور الصحافة الفرنسية، لاسيما بعد أن علم مصطفى رشيد باشا بوجود صحف في باريس تُمول من لدن محمد علي باشا في الوقت الذي لا يستطيع فيه سفير الباب العالي شراء رزمة من هذه الصحف[24]. ومن جانب آخر، أدار مصطفى رشيد باشا مفاوضات مع حكومة فرنسا حول مسألة سحب قواتها من الجزائر التي سيطرت عليها عام 1830، وكان الباب العالي يعلق أماله على وعد كانت قد قطعته فرنسا له غير أن مصطفى رشيد باشا كان مدركاً تماماً من أن فقدان الباب العالي للجزائر يعود الى خطأ في التقديرات

الدبلوماسية للحكومة العثمانية، حينما منحت فرنسا مسوغاً لاحتلالها، لاعتمادها التبعية الأسمية لهذه الولايات العربية، وعدم اتخاذها موقفاً لحمايتها، فتركتها تتعرض للتهديد الأجنبي، فضلاً عن عدم تدخلها لإقناع (داي الجزائر) (حاكم الجزائر) لتفادي الصدام مع فرنسا وبعد فوات الأوان لجأ الباب العالي الى البعثات الدبلوماسية، غير أن هذا لم يمنع السفير العثماني مصطفى رشيد باشا من أن ينتقد سلوك الدولة العثمانية أزاء المشكلة الجزائرية، وتوجيه يد الاتهام الى الباب العالي لتهاونه الذي سبب ضياع ولاية الجزائر لذلك لم تسفر جهود رشيد باشا عام 1834 بتحقيق النتائج المرجوة، بسبب ضعف الدولة العثمانية، على الرغم من أن مصطفى رشيد باشا لم يتوقف عن الحديث بطريقة غير رسمي عن هذه المشكلة وتوجيه الانتقاد للفرنسيين[25]. وبعد أن أنجز مصطفى رشيد باشا مهامة الدبلومسية في فرنسا، كُلف أواخر عام 1840 بأمور السفارة في لندن، وأنعمت عليه الدولة العلية بلقب مستشار الشؤون الخارجية تكريماً له. وكان قد بدأ عمله سفيراً في لندن بلقائه مع سفير أنكلترا الذي أكد له ضرورة الحرص على أقامة علاقات صداقة حقيقية ما بين الدولتين، في أطار الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، فضلاً عن أنهاء تمرد محمد علي باشا، والتعهد بعدم التدخل في شؤون الدولة الداخلية وتفادي بعض الإجراءات غير الضرورية التي قد تؤدي الى خلق أزمات في العلاقات الثنائية، والى التناقض في مواقف البلدين أزاء القضايا المشتركة وفي نهاية اللقاء وعد السفير الأنكليزي مصطفى رشيد باشا بنقل هذه المقترحات والرؤى الدبلوماسية الى البرلمان الأنجليزي[26].

عاد مصطفى رشيد باشا من أوربا الى أستنبول في أعقاب تعيينه وزير الخارجية عاقداً العزم على القيام بسلسلة من الإصلاحات[27].فقد اكتشف أن دول أوربا تنظر الى الدولة العلية على أنها مغتصبة للأراضي الأوربية. وقد سوغ مصطفى رشيد ذلك بأهمال ولاة ومسؤولي الدولة وقصر نظرهم في تقيم الامور ، ولذلك وضع في أولويات مهامه ضرورة مراجعة علاقات الدول الخارجية ولاسيما الدول الأوربية لغرض دمجها مع الجماعة الأوربية. ونتيجة للضغوط الخارجية للقيصر الروسي (نيقولا الأول) [28]، والمستشار النمساوي مترنيخ[29]، وبموافقة العناصر والقوى المحافظة في داخل الدولة العثمانية، أعفي مصطفى رشيد باشا من وزارة الخارجية عام 1841، ليحل محلة (ضياء باشا) [30] الذي كان موالياً لروسيا. ولابد أن من التنويه، أن مصطفى رشيد باشا قد تولى وزارة الخارجية في الدولة العثمانية أربع مرات الأولى في عام 1838، والثانية عام 1839، والثالثة في عام 1845، والرابعة في عام 1853[31]، وقد بلغت المدة التي قضاها في وزارة الخارجية حوالي ست سنوات وثلاثة أشهر وكان ترتيبه الثامن في سلسلة وزراء خارجية الدول[32].

المطلب الثاني

ددورة الإصلاحي في الدولة العثمانية

عدّ المؤرخون مصطفى رشيد باشا بأنه أبو التنظيمات والمهندس الحقيقي للأصلاحات في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر[33]. فقد شهدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولاً فكرياً كان محوره تغلغل الأفكار الغربية في المجتمع العثماني والتي وصلت الى الدولة العثمانية في بدء حركة الأصلاحات، من مبادئ الثورة الفرنسية 1789 المتمثلة بالحرية والأخاء والمساواة. وقد تغلغلت هذه الأفكار إلى الدولة العثمانية عن طريق قنوات الاتصال المتعددة

بينها وبين أوربا، منها الدبلوماسيون الأوربيون في العاصمة أستنبول، والجاليات التجارية، والبعثات التبشيرية، إلا أن اولى قنوات نقل الأفكار الغربية هم السفراء العثمانيون الموجودون في العواصم الأوربية فضلاً عن التقارير التي كانوا يرسلونها الى العاصمة العثمانية والتي تضمنت وصفاً دقيقاً لكل ما رأوه من مستجدات الحياة الأوربية ومظاهر تطورها[34]. وفي عام 1834، أعاد السلطان محمود الثاني افتتاح السفارات التي كانت قد أغلقت بعد مقتل السلطان سليم الثالث[35]. وفي هذه السفارات جرى تدريب مصلحي القرن التاسع عشر، وكان صادق رفعت (1807 – 1856) من أهم السفراء الذين أدوا دوراً بارزاً في نشر الأفكار الغربية وأعطوا صورة واضحة عن أوربا في عهد السلطان محمود الثاني[36]. أعجب صادق رفعت بالثروة والصناعة والعلم في أوربا حينما كان سفيراً للدولة العثمانية في فيينا عام 1837 ، ورأى أنها وسائل تسهم في تجديد حياة بلده، وكان من أكثر ما شد انتباهه أنظمة الحكم الأوربية التي تتصرف على وفق القانون، فلم يكن ممكناً تسيير عمل عن طريق الرشوة أو تعيين موظف غير مؤهل أو طرده من عمله ومعاقبته بنحو مزاجي، وبالقانون أيضاً تتحدد الضريبة، وبالقانون تجمع، وكان صادق رفعت يرسل التقارير الى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) مصطفى رشيد باشا ويقدم له مقترحات واسعة للأصلاح في الدولة العثمانية، فأعد تقريراً بعنون (حول الحالة في أوربا) تكون من أثنتي عشر صفحة جاء فيه :

" أن تأمين الحياة الأمنة والملكية والشرف وسمعة كل أمة وشعب، أي التطبيق الصحيح لهذه الحقوق والحريات، وعدم المساس بها، قد حول الرعايا من خدام للدولة الى خدام للوطن ... وتعد هذه الحريات وصيانتها ألف باء السياسية في هذه البلدان [الأوربية] "[37].

وجدت بعض أفكار صادق رفعت السياسية طريقها للتطبيق بأصدار (مرسوم خط شريف كلخانة) عام 1839 الذي أعده مصطفى رشيد باشا بعد أن استفاد من خبرته وعمله في المجال الدبلوماسي، في أثناء عمله سفيراً في باريس ولندن والتي كانت أقامته فيها من أبرز مراحل حياته[38] فتأثر في الأنظمة الدستورية التي كانت سائدة في الدول الأوربية وعلى وجه الخصوص النظام الأنكليزي[39]، وبعد عودته الى أسطنبول أصبح أحد أبرز الدعاة المتحمسين للتحديث فدعا إلى أنشاء نظام تشريعي وإداري حديث في جميع أنحاء الدولة العثمانية يكون قائماً على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين[40]. أرسل مصطفى رشيد باشا من لندن مذكرة للسلطان في أيلول 1839 شرح له فيها أسباب أزمة الدولة العثمانية[41]، ورأى أنه من أجل الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية التي تتألف من مجموعات دينية وقومية مختلفة، ولأيقاف الدول الأوربية من التدخل في شؤون الدولة الداخلية، والحيلولة دون قيام شعوب الدولة بالثورة عليها لابد من أن يجعل الحكومة العثمانية شبيهة بالنمط النمط الأوربي الدستوري[42]. كان أول ما بدأه السلطان عبد المجيد (1839 - 1861) هو إعلان خط شريف كولخانه، وهو مرسوم أصلاحي أو ميثاق سلطاني، الذي يعد خطوة جريئة في مسيرة الدولة العثمانية. وقد أعلن هذا الخط في حفل رسمي في حدائق قصر طوب قابوا أوقبو[43] (Palace of topkapai)، والمعروف بأسم قصر كولخانه – قصر الزهور – ونسب الى المكان الذي أذيع فيه. في يوم الأحد الموافق الثالث في شهر تشرين الثاني في عام 1839. وقرأ نص هذا البيان الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، في جو حافل بالاحتفالات والصلوات وأطلاق المدفعية وبحضور الوزراء

وسفراء الدول الأجانب وعلماء الدين، وسائر رجال الدولة والأعيان على مسمع من السلطان فالمدعوين[44]. تمت صياغة البيان بطريقة مميزة وذلك عن طريق الدمج ما بين المفاهيم الدستورية الأوربية الحديثة من ناحية، والنظم العثمانية التقليدية من ناحية أخرى[45]. وقد تضمن هذا البيان بما معناه من أن الدولة قد وصلت الى درجة رقيها وقوتها، عبر تمسكها بتعاليم القرآن الكريم والسنة. كما أن مخالفتها هذه التعاليم منذ مائة وخمسين عاماً قد أدى بها إلى أن تؤول الى الاضمحلال، ولذلك يجب أن تسن قوانين تراعي هذه التعاليم[46]. ومن أهم المبادئ الى جاءت في خط شريف كولخانه ببنوده الأثنى عشر، هو رعاية السلطان لرعيته بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، وانتمائهم القومي، وإصلاح النظام الأداري والقضائي، وتنظيم عملية جباية الضرائب، إلا أن أهم نقطة في المرسوم هو مسألة المساواة في الحقوق والواجبات بين رعايا الدولة كافة من المسلمين وغير المسلمين، لمنع الدول الأوربية من التدخل في شؤونها، بحجة حماية الأقليات في المجتمع العثماني. وأبلاغ سفراء الدول الأوربية بهذا المرسوم لاطلاعهم على الإجراءات الأصلاحية في الدولة العثمانية[47]. ويرى بعض المؤرخين أن الهدف من الإصلاحات والتنظيمات العثمانية من وجهة نظر رشيد باشا، هو تفويت الفرصة على الأوربيين من التدخل في شؤون الدولة بحجة حماية الأقليات المسيحية رعايا السلطان، ورأى مصطفى رشيد باشا ، أن عدم الاستجابة لمطالب وغايات شعوب الأمبراطورية كفيل بأنهيارها دون تدخل أجنبي. لذلك سعى رشيد باشا الى أقناع السلطان عبد المجيد بضرورة تنفيذ هذه الإصلاحات ليحقق ما يطالب به العثمانيون من جهة، وليتفادى التدخل الأجنبي من جهة أخرى[48].

وهكذا تغير طابع الحياة بداخل الأمبراطورية العثمانية بتطبيق خط شريف كولخانه تغييراً نسبياً، وذلك عن طريق الاهتمام بالأمن وحماية الأرواح، وحقوق الرعايا، وتحمل عدد من رجال الدولة مسؤولية تطبيقها وعرف هؤلاء برجال التنظيمات وكان في مقدمتهم مصطفى رشيد باشا[49].

إلا أنه وبعد تعميم المرسوم على الولايات للعمل بموجبه، واجه معارضة شديدة من قبل الأقطاعيين الأشد رجعية، وكبار الموظفين وممثلي رجال الدين. وتكفيرهم لمصطفى رشيد باشا، وعدوا الخط بمجملة منافياً لنصوص الشريعة الإسلامية، لاسيما المساواة ما بين المسلمين والمسيحيين[50]. من جانب آخر، أثنت الصحف الأجنبية على هذا المرسوم بخلاف السفير الروسي الذي استخف به ونعته بالحركة المسرحية الذي يذل مصطفى رشيد جهوداً واضحة بأصدارة، فهو لم يكن من نتاج فكر السلطان عبد المجيد الذي كان ذا الستة عشر عاماً من العمر. والذي ساءة أن تسمي الدول الأوربية الدولة العثمانية بالرجل المريض[51]. وقد استغلت الدول الأوربية هذه التنظيمات لخدمة مصالحها، ولاسيما بريطانيا وفرنسا، أذ سعت فرنسا لحماية الكاثوليك من الدولة العثمانية، وروسيا لحماية الأرثوذكس، في حين سعى المبشرون البروتستانت البريطانيون والأمريكيون الى تحويل مسيحي الكنائس الشرقية الى الكنيسة البروتستانية[52]. ومما تقدم يتبين لنا أن هدف هذه الدول كان تحويل هؤلاء الرعايا الى قوة يعتمد عليها في التخلص من الواجبات، التي فرضتها عليهم الدولة العثمانية، وللحصول على كامل الحقوق أسوة بالمسلمين. لقد كان للتنظيمات العثمانية أثرها في الأوساط الأوربية ولاسيما بريطانيا وفرنسا، لأنها عملت على الاقتباس من نظم أوربا الحديثة في أدارة الدولة، ولخدمة أغراضها ومصالحها، ولم يكن الضغط الأوربي وحده وراء هذه التنظيمات في

القرن التاسع عشر، بل كان هناك عامل تمثل باقتناع رجال الدولة والمتأثرين بحضارتهم وثقافتهم الأوربية بضرورة الإصلاح من غير المساس بالأحكام القرآنية والقوانين الشرعية[53]. إلا أنه سرعان ما توقف العمل بهذه التنظيمات في عام 1841، وبعد ذلك عزل مصطفى رشيد باشا في أواخر العام نفسه، وكان لروسيا دور في عزله، لأنها كانت ترى في التنظيمات عائقاً دون تحقيق أطماعها، خلافاً بريطانيا التي كانت مؤيدة لها[54]. وسعت للمحافظة على سلامة ممتلكات الأمبراطورية العثمانية، لتكون حاجزاً في وجه التوسع الروسي باتجاه المياه الدافئة في الشرق الأوسط وتهديدها للمصالح البريطانية[55]. ولكن ما لبثت الدولة العثمانية أن عادت للتنظيمات بعد خمس سنوات من عودة مصطفى رشيد باشا للصدارة العظمى مرة أخرى في عام 1846. وعلى الرغم من النتائج السلبية للمرسوم، الذي وصف بالمرسوم التغريبي لانه أخذ قوانين وأساليب الأدارة الأوربية، إلا أنه كانت له بعض الآثار الأيجابية[56]. كانت الإجراءات والتنظيمات العثمانية بداية الطريق الصحيح لتحسين أوضاع الدولة العامة، وأيقاف حالة التفكيك والتدهور فيها، إلا أن أندلاع (حرب القرم) [57] في اليوم السادس عشر من شهر تشرين الأول من عام 1853، قد أوقفت كل هذه الجهود، وأنكبت الدولة في الاستعداد لهذه الحرب التي كانت من أهم الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر والتي أنضمت أليها كل من بريطانيا وفرنسا ثم لحقتها مملكة سردينيا الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا التي خسرت تلك الحرب عام 1856[58]. وهنا لابد لنا من القول إن مصطفى رشيد باشا قد نجح في أجراء اصلاحات متعددة ثم توقفت مؤقتاً، لكنها سرعان ما استؤنفت من جديد، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد الوعي السياسي بأهمية الأنظمة الدستورية، بعد أزدياد سلطة السلطان وسيطرته على كافة الأمور، فكثرت الدعوات من قبل النخبة المثقفة بضرورة أصدار دستور للدولة، ألا أن جهودهم كان تصطدم بصلاحيات السلطان، والحكم الشخصي للنخبة البيروقراطية المتمثلة بشخص (عالي باشا) [59] الذي رفض النظم التمثيلة لاعتقاده أن من شأنها أن تضعف كفاءة الحكومة وتؤخر الأصلاح[60]. وبعد أنتهاء حرب القرم، وقبل عقد مؤتمر الصلح بأسبوع، وتحت ضغط الدول الأوربية، أرادت كل من بريطانيا وفرنسا قطع الطريق على تدخل الروس في شؤون الأمبراطورية العثمانية الداخلية، لذلك أصدر السلطان عبد المجيد بياناً أصلاحياً. عرف بأسم (مرسوم خطي همايون) في اليوم الثامن عشر من شهر شباط عام 1856 عقب نهاية حرب القرم من العام نفسه[61]. وكان المرسوم موجهاً من السلطان عبد المجيد الى الصدر الأعظم (محمد أمين عالي باشا)، وقرئ في مقر الباب العالي بحضور وكلاء الدولة وأركانها، ورؤساء مختلف الطوائف الدينية والدولة العثمانية. وقد أكد السلطان في ذلك المرسوم على جميع المبادئ الإصلاحية التي أكد عليها مرسوم خط شريف كولخانة، من المساواة والحرية التامة بين المواطنين أمام القانون من دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو القومية[62].ومنح حرية العبادة والعمل من حماية أرواح رعاياها وممتلكاتهم، وكذلك العمل على تنظيم الأمور المالية، والأبقاء على الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها رؤوساء الطوائف والملل غير المسلمة. وكان هذا المرسوم نصراً للاتجاه العلماني الذي يعد أساساً للأصلاح[63].

لقد كان صدور خط شريف كولخانه في عام 1839، بمثابة استجداء لدعم الدول الأوربية ضد محمد علي باشا، لاخراجه من بلاد الشام، أما خط شريف همايون في عام 1856، فكان للحصول على

دعم هذه الدول في (مؤتمر باريس)[64]. الذي أنهى حرب القرم[65]. يتبين لنا مما تقدم أن لمصطفى رشيد باشا أثراً كبيراً في انتشار الأفكار الغربية داخل المجتمع العثماني مما كان لها الاثر الواضح في النخبة المثقفة المشبعة بالفكر الغربي والذين وجدوا في خط شريف همايون هو نسخة من خط شريف كولخانة الذي رسمه وخطط له مهندس الأصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية مصطفى رشيد باشا. ويظهر لنا ذلك من خلال قصيدة نظمها (إبراهيم شناسي) [66]. لمصطفى رشيد في وقت صدور المرسوم الهيمايوني لعام 1856، والتي يشير فيها الى معنى الحرية بحذر شديد فيقول بما معناه.

" الحياة والمال والعرض شموع قلوبنا، وعدالتك مصباح يحرسنا من انفجار القهر، لقد جعلتنا أحرار بينما كنا عبيد الاستبداد، قانونك يعرف السلطان حدوده "[67]. توفي مصطفى رشيد باشا في السابع من شهر كانون الأول من لعام 1856، بعد أن أودع حسرة في قلوب العثمانيين كافة، ولم يزل العثمانيون يذكورنه بكل حب واحترام وإكرام[68].

الخاتمة :

توصل البحث الى جملة من النتائج يمكن ايجازها على النحو التالي:

1- يعد مصطفى رشيد باشا أحد أهم رجال الدولة العثمانية اثناء حقبة التنظيمات، وهو واضع الأسس الدبلوماسية الجديدة للدولة العثمانية.

2- كان لمصطفى رشيد باشا تأثير كبير في سياسية الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد استطاع عن طريق التنظيمات التي أصدرها عام 1839 من أن ينظم أوضاع الدولة العثمانية، فضلاً عن استمالة الدول الأوربية الى جانبها في حربها ضد روسيا، وتحسينه صورة الدولة العثمانية أمام الدول الأوربية والعالم أجمع، ونجاحه جعل من بريطانيا وفرنسا أن تقف الى جانب الدولة العثمانية ضد الأطماع الروسية.

3- أثره الكبير في صدور خط شريف كولخانه عام 1839، الذي احتوى الى جانب الحقوق الأساسية والحريات عدداً من المواد الأخرى التي تطورت في خط شريف همايون عام 1856، ولاسيما مبدأ المساواة بين كل الأديان والأجناس، ولذلك يمكن القول أن الدولة العثمانية في عهده قد سبقت الكثير من الدول في هذا المجال.

الهوامش

(1) Bernard Lewis the Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Oxford university, London, 1968, PP.105 – 106.

يوسف نعمان معلوف، خزانة الأيام في تراجم العظام، مطبعة جريدة الأيام، (د.م)، 1899، ص208.

(2) محمد روحي بك الخالدي، أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص31.

(3) Bernard Lewis, Ibid., PP.105 – 106.

(4) جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج1، مؤسسة هنداوي، مصر، 2012، ص302.

(5) محمد روحي بك الخالدي، المصدر السابق، ص31.

(6) نيل الكسندرو فنادولينا، الأمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2012، ص58.

(7) كانت بلاد اليونان تحت الحكم العثماني قبل عدة عقود من سقوط القسطنينية عام 1453، وقد تمرد اليونانيون عدة مرات لنيل استقلالهم من الحكم العثماني حتى تأسست عام 1814 منظمة سرية بأسم (جمعية الأصدقاء) لتحرير

اليونان وقد بدأت أولى هذه الثورات في 16 آذار،وتم أعلان الحرب في 17 آذار 1821. استمرت حرب الاستقلال اليونانية (1821 – 1832)، فقد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في 17 آذار 1821، فطلبت الدولة العثمانية من والي مصر محمد علي باشا (1805 – 1849) أرسال ولده إبراهيم باشا الى اليونان الذي حقق انتصارات حتى عام 1825، وبعد سنوات من المفاوضات قررت القوى العظمى الثلاثة (روسيا، وبريطانيا، وفرنسا) التدخل في الصراع الذي انتهي بقيام أسطول التحالف باعتراض الأسطول العثماني والمصري في 13 آب 1828، في معركة نافارينو والي أنسحب على أثرها الأسطول العثماني بقيادة خسروا باشا تاركاً الأسطول المصري يواجه مصيره بالخسارة وتحطيم الأسطول المصري، وانتصار اليونانيين وتأسيس المملكة اليونانية.
للتفاصيل ينظر : حسين عبد الواحد بدر، المسألة اليونانية (1821 – 1832) دراسة تاريخية في ثورة اليونان واستقلالها عن الدولة العثمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

(8) جرجي زيدان، المصدر السابق، ص299.

(9) رجب حراز الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص23.

(10) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى 1774 – 1856، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيتش الحكمة، بغداد، 1990، ص156.

(11) محمود الثاني وهو سلطان الدولة العثماني إبن السلطان عبد الحميد الأول ولد في قصر طوب قابي في 20 تموز 1785، أعتلى عرش السلطنة في تموز 1804، بعد أن خلع أخيه السلطان مصطفى الرابع، تلقى تعليمه على يد نخبة من العلماء، فتعلم القراءة والكتابة والعلوم الدينية، له خبرة واطلاع بأمور الحكم، توفي أثناء معركة تصيبين عام 1839.
للتفاصيل ينظر : عمار محمد كاظم فرج البزاز، السياسية الداخلية في عهد السلطان محمود الثاني 1808 – 1839، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة البصرة، 2006، ص53 – 54.

(12) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ترجمة : بشير السباعي،دار والفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص52.

(13) محمد علي باشا (1805 – 1894) وهو مؤسس دولة مصر الحديثة، ومؤسس الأسرة الخديوي في مصر، ولد في قوله عام 1769، قدم الى مصر مع فرقة الألبان القادمة لرد الغزاة الفرنسيين عن مصر عام 1798، استغل ظروف مصر وأصبح حاكم لمصر عام 1805، عني بتنظيم أمور مصر في كل النواحي، السياسة والاقتصادية والاجتماعية، استعان به السلطان محمود الثاني عام 1811 للتخلص من الوهابية في الجزيرة العربية، وضد ثوار اليونان (1824 – 1840) ودخل في صراع مع السلطان محمود الثاني في معركة نصيبين في 23 حزيران 1839 وانفتح الطريق أمام الى الأناضول إلا أن الدول الأوربية توصلت وأجبرته العودة الى مصر وعقد معاهدة لندن 1840 فانحصر حكم وذريته في مصر وحدها.
للتفاصيل أنظر : محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، 1987، ص1661 – 1662.

(14) روبير مانتران، المصدر السابق، ص52.

(15) الصدر الأعظم هو الرجل الثاني في هرم السلطة في الدولة العثمانية وهو الوزير الأول ومهمته أطاعة وتنفيذ وأمر وقرارات السلطان ونقلها الى كبار الموظفين وحكام الولايات والأقاليم، ويحصل أيضاً شكاوى واقتراحات الوزراء والعلماء والعسكر والرعايا الى السلطان عندما يجد أنها ضرورية ومهمة للدولة، وتصدر منه التعيينات بعد أن ترفع إليه من الوزراء وكبار الموظفين وحكام الأقاليم، وهو النائب المطلق للسلطان، ويصدر بعض القرارات دون مشورة السلطان، ويعطيه الأخير خاتم توقيعه لجميع الوثائق المهمة. وهو يمثل (رئيس الوزراء حالياً). للتفاصيل ينظر : محمد العريس، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني 1516 – 1916، ط1، منشورات دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص111.

(16) للتفاصيل ينظر : بشرى ناصر هاشم الساعدي، الإدارة المصرية في بلاد الشام (1831 – 1840)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص30 – 33.

(17) روبير مانتران، المصدر السابق، ص52.

(18) المصدر نفسه.

(19) المصدر نفسه، ص67.

(20) Niyazi Barkes, The Development of secularism in Turkey, McGill

university press, Montreal, 1964, P.33.

(21) نغم خليل إبراهيم، التجربة الدستورية في الدولة العثمانية 1876 – 1914 (دراسة تايخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2018، ص18.

(22) يوسف معلوف، المصدر السابق، ص208.

(23) كانت مهمة السفراء فضلاً عن عملهم الدبلوماسي، تعلم الغات الأوربية، ودراسة الأنظمة الإدارية والسياسية والعسكرية في الدول الأوربية، وتقديم تقارير عن تلك الأنظمة التي يمكن تطبيقها في الدولة العثمانية. وقد ساعدت تلك السفارات على تنشئة العديد من المثقفين العثمانين الذين سمحت لهم مشاهداتهم واستنتاجاتهم بتحريك الأصلاحات الموجهة الى تحديث الدولة العثمانية على وفق الأنموذج الغربي وأدى بعضهم دوراً بارزاً بهذا الصدد وأصبحوا نوافذ مفتوحة على أوربا لدولتهم بعد عودتهم من البلاد التي كانوا سفراء فيها.
للتفاصيل ينظر : أكمل الدين أحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة : صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الأسلامية، استانبول، 1991، ص82.

(24) نيل الكسندروفنادولينا، المصدر السابق، ص139.

(25) المصدر نفسه، ص140.

(26) المصدر نفسه، ص57 – 58.

(27) محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، دار القلم، دمشق، (د.ت)، ص25.

(28) نيقولا الأول قيصر روسي ولد في عام 1796، تولى الحكم بعد أخاه الكسندر عام 1825، وكان نصير للرجعية، قمع الثورة في بولندا بين عامي (1830 – 1831)، وألغي فيه الدستور والحكم الذاتي، أخضع أدارات حكومته والصحافة فيها الرقابة شديدة، في عهد نشبت حرب القرم (1853 – 1856) التي هزم فيها الروس، توفي عام 1855.
للتفاصيل ينظر : محمد شفيق غربال، المصدر السابق، ص1846.

(29) متريخ (1773 – 1859) سياسي نمساوي، أصبح وزير للخارجية في النمسا بعد هزيمة بلاده على يد قوات نابليون، وكان سفير النمسا في باريس، مهندس مؤتمر فيينا (1814 – 1815)، دعا الى التقارب الشديد بين بروسيا وروسيا، ظهرت مواهبة السياسية في مؤتمرات أكس لاشابيل 1818، ولا بياش 1821، وفيرونا 1822. أدت سياسية التحفظ والمحافظة والرجعية الى أشتعال ثورة 1848 في النمسا، اضطر الى الهرب ولم يعد الى فينا إلا في عام 1851، توفي عام 1859.
للتفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974، ص484 – 485.

(30) ضياء باشا (1825 – 1880)، وهو كاتب وشاعر عثماني ولد في أسطنبول كان من أتباع الصدرالأعظم مصطفى رشيد باشا الذي ساهم بتعينه سكرتيراً ثالثاً في القصر السلطاني، خلال هذه المدة بداء في تعلم اللغة الفرنسية، تعرض للاضطهاد بعد وفاة مصطفى رشيد باشا وهرب في عام 1867 الى أوربا وعاش في باريس، ولندن وجنيف، بعد عودته الى أسطنبول عين سكرتير ثاني للسلطان مراد الخامس، ثم عيينه السلطان عبد الحميد الثاني عام 1876 والياً على سوريا.
للتفاصيل ينظر : نغم خليل إبراهيم، المصدر السابق، ص22.

(31) سيار كوكب الجميل العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص64.

(32) يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ص58.

(33) Stanford J. show and Ezel kural show, History of the ottoman Empire and Modernturkey : Reform, Revolution,Republic : the Risc of Modernturkey 1808 – 1975, Vol.2, Combridge university press, 1977, PP.105 - 106

(34) أكمل الدين أحسان أو علي، المصدر السابق، ج2، ص366.

(35) Stanford Jshow, Op. Cit., P.36.

(36) نغم خليل إبراهيم، المصدر السابق، ص18.

(37) نقلاً عن : سليم الصويص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، عمان، 1970، ص28.

(38) أنكه لهارد، تاريخ الأصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة : محمود عامر، دار الزمان، دمشق، 2008، ص46.

(39) عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني 1908 – 1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص12.
(40) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798 – 1939، ترجمة : كريم عزقول، دار النهار، بيروت، 1968، ص63.
(41) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص199.
(42) المصدر نفسه.
(43) قصر طوب قابو : أسم مركب من كلمتين طوب وتعني المدفع وقابو تعني باب فهو القصر الذي على بابه المدفع وهو الآن من أشهر متاحف في أستانبول العثمانيين ويقع هذا القصر شرقي القسطينية القديمة.
يوسف أصاف، سلاطين آل عثمان، دار البصائر، دمشق، 1985، ص156.
(44) جلال يحيى، العام العربي الحديث المدخل، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2003، ص193.
(45) أحمد عبد الرحمن مصطفى، المصدر السابق، ص198 – 199.
(46) يلماز أورنونا، المصدر السابق، مج2، ص33.
(47) للمزيد من التفاصيل حول هذا المرسوم ينظر : إبراهيم أفندي، مصباح الساري ونزهة القاري، ط1، ج1، بيروت، 1855، ص282 – 285؛ ناهدة إبراهيم دسوقي، بدايات الأصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها، مصر، 2007، ص535.
(48) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص202.
(49) المصدر نفسه، ص205.
(50) فلاديمير بور يسوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة : عفيفة البستاني، ط7، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص150.
(51) كارل بتروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة : بنية أمين فارس ومنير البعلبكي، ط1، ج4، دار العلم للملايين، بيروت، 1955، ص34.
(52) عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون الفرس مسلموا الهند، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973، ص187.
(53) غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق 1839 – 1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص20.
(54) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص187.
(55) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص200 – 201.
(56) حول الآثار الإيجابية لمرسوم خطر شريف كولخانة ينظر : عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، الأسكندرية 1958، ص14 – 16؛ لوتسكي، المصدر السابق، ص151؛ محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص484 – 489.
(57) القرم هي شبه جزيرة تطل على الساحل الشمالي للبحر الأسود بجنوب روسيا الأوربية، تطل على الساحل الشمالي للبحر الأسود، وأصبحت تابعة للدولة العثمانية في عام 1478 وفي عام 1774 أرغمت روسيا الدولة العثمانية على استقلالها وضمها الى روسيا عام 1783. كانت القرم ميداناً للمعارك لحرب القرم (1853 – 1856) والتي كانت من أهم الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وانضمت بريطانيا وفرنسا ثم لحقتها مملكة سردينيا الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا التي خسرت هذه الحرب عام 1856.
للتفاصيل ينظر : عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص349 – 358؛ محمد فريدبك المحامي، المصدر السابق، ص498 – 506.
(58) للمزيد من التفاصيل ينظر : هـ . أ . ل . فشر، تاريخ أوربا العصر الحديث (1789 – 1950)، ترجمة : أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط9، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص219.
(59) عالي باشا (1815 – 1871) وهو من رجال الأصلاح في الدولة العثمانية ولد في استنبول، مدرس في كلية الطب العسكرية، التحق بعد تخرجه بمكتب الترجمة وتعلم اللغة الأنكليزية، الذي ساعدته فيما بعد ليكون مترجماً لمصطفى رشيد باشا، ثم عين كاتب في السفارة العثمانية بلندن، ثم في سان بطرسبورغ، وشغل منصب وزير الخارجية، ثم تقلد منصب الصدر الأعظم، وعضو في مجلس التنظيمات ثم رئيساً لها حتى وفاته عام 1871.

Stanford J. Show, Op. Cit., P.63 – 66.

(60) Ibid, PP.131 – 133.

(61) عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني 1534 – 1918 دراسات تاريخية وثائقية، ط1، المكتبة الحيدري، (د . م)، 2005، ص95.

(62) زاهية مصطفى قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1967، ص293.

(63) جلال يحيى، المصدر السابق، ص196.

(64) مؤتمر باريس هو المؤتمر الدولي الذي عقدوا مدينة باريس خلال المدة من 25 شباط الى 30 آذار من عام 1756، للتفاوض بشأن الصلح عتب نهاية حرب القرم (1853 – 1856) بمشاركة كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا، وبروسيا والنمسا والدولة العثمانية وانتهى بتوقيع معاهدة باريس عام 1856.
للتفاصيل حول هذا المؤتمر ينظر : كارلتون هيز، التاريخ الأوربي الحديث 1789 – 1914، ترجمة : فاضل حسين، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1987، ص168.

(65) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516 – 1916، ط1، دمشق، 1974، ص380 – 381.

(66) إبراهيم شناسي، هو شاعر وصحفي وروائي عثماني ولد في أسطنبول عام 1826، كان والده أحد ضباط المدفعية في الجيش العثماني، تعلم اللغة العربية والفارسية والفرنسية في سن مبكرة، أرسلة الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا مع عدد في الطلاب الاتراك الى باريس حيث تعرف على عدد من المثقفين الغربيين، وعين بعد عودته الى أستنبول كعضو في حمل التعليم، له عدة مؤلفات مهمة، فضلاً عن عدد من المقالات والترجمات التي ستشت الصحف العثمانية.
للتفاصيل ينظر : حسين مجيب المصري، تاريخ الأدب التركي، مطبعة الفكرة الإسماعيلية، 1951، ص385 – 395.

(67) نغم خليل إبراهيم، المصدر السابق، ص23 – 24.

(68) جرجي زيدان، المصدر السابق، ص252.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية والمترجمة

1- إبراهيم أفندي، مصباح الساري ونزهة القاري، ج1، ط1، بيروت، 1855.
2- أكمل الدين أحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة : صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، أستانبول، 1991.
3- البرت حوراني، الفكر العربية في عصر النهضة 1798 – 1939، ترجمة : كريم عزقول، دار النهار، بيروت، 1968.
4- أنكة لهارد، تايخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة : محمود عامر، دار الزمان، دمشق، 2008.
5- جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج1، مؤسسة هنداوي، مصر، 2012.
6- جلال يحيى، العالم العربي الحديث المدخل، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2003.
7- حسين مجيب المصري، تاريخ الأدب، مطبعة الفكر، الأسماعيلية، 1951.
8- رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
9- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ترجمة : بشير السباعي، الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
10- زاهية مصطفى قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1967.

11- سليم الصويص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، عمان، 1970.
12- سيار كوكب الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث، من العثمنة الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
13- عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
14- عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون الفرس مسلموا الهند، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.
15- عبد العزيز الشناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث المعاصر، دار المعارف، الأسكندرية، 1958.
16- عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني 1534 – 1918 دراسات تاريخية وثائقية، ط1، المكتبة الحيدرية، (د.م)، 2005.
17- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516 – 1916، ط1، دمشق، 1974.
18- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974.
19- فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، ط7، دار الفارابي، بيروت، 1980.
20- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة : نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ج4، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1955.
21- كارلتون هيز، التاريخ الأوربي الحديث 1789 – 1914، ترجمة : فاضل حسين، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1987.
22- محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني، دال القلم، دمشق، (د.ت).
23- محمد روحي بك الخالدي، أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.
24- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج، دار النهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، 1987.
25- محمد العريس، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني 1516 – 1916، ط1، منشورات دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
26- محمد فريديك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط10، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
27- ناهدة إبراهيم دسوقي، بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها، مصر، 2007.
28- نيل الكسندر فنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2012.
29- هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى 1774 – 1856، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيت الحكمة، بغداد، 1990.
30- هـ. أ. ل. فشر، تاريخ أوربان العصر الحديث (1789 – 1950)، ترجمة : أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط9، دار المعارف، القاهرة، 1993.
31- يوسف أصاف، سلاطين آل عثمان، دار البصائر، دمشق، 1985.
32- يوسف نعمان معلوف، خزانة الأيام في تراجم العظام، مطبعة جريدة الأيام (د.م)، ص1899.

ثانياً : الرسائل والأطاريح
1- بشرى ناصر هاشم الساعدي، الأدارة المصرية في بلاد الشام (1831 – 1840)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003.
2- حسين عبد الواحد بدر، المسألة اليونانية (1821 – 1832) دراسة تاريخية عن ثورة اليونان واستقلالها عن الدولة العثمانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.
3- عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني 1908 – 1914، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.
4- عمار محمد كاظم فرج البزاز، السياسة الداخلية في عهد السلطان محمود الثاني 1808 – 1839، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.
5- غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق 1839 – 1914، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.
6- نغم خليل إبراهيم، التجربة الدستورية في الدولة العثمانية 1876 – 1914 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص2018.

ثالثاً : المصادر الأجنبية
1- Bernard Lewis the Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Oxford university, London, 1968.
2- Stanford J. show and Ezel kural show, History of the ottoman Empire and Modernturkey : Reform, Revolution,Republic : the Risc of Modernturkey 1808 – 1975, Vol.2, Combridge university press, 1977.
3- Niyazi Barkes, The Development of secularism in Turkey, McGill university press, Montreal, 1964.

List of Sources and References

First: Arabic and Translated Sources
1- Ibrahim Effendi, Misbah Al-Sari and Nozha Al-Qari, V.1, Print.1, Beirut, 1855.
2- Ekmeleddin Ehsan ogli, The Ottoman State ,History and Civilization, translated by: Salih Saadawi, V. 1, Research Center for Islamic History, Art and Culture, Istanbul, 1991.
3- Albert Hourani, Arab Thought in the Renaissance 1798-1939, translated by: Karim Azkol, Dar An-Nahar, Beirut, 1968.
4- Anka LAHard, History of Reforms and Organizations in the Ottoman Empire, translated by: Mahmoud Amer, Dar Al-Zaman, Damascus, 2008.
5- Gerji Zidan, Translations of Famous People in the East in the Nineteenth Century, V. 1, Hendawi Foundation, Egypt, 2012.
6- Jalal Yahya, The Modern Arab World Entrance, V.1, Modern University Office, Alexandria, 2003.
7- Hussein Mujib Al-Masry, History of Literature, Al-Fikr Press, Ismailia, 1951.
8- Rajab Haraz, The Ottoman Empire and the Arabian Peninsula, Institute for Arab Research and Studies, Cairo, 1970.

9- Robert Mantran, History of the Ottoman Empire, Part 2, translated by: Basheer Al-Sebaei, Al-Fikr for Studies, Publishing and Distribution, Cairo, 1993.
10- Zahia Mustafa Kaddoura, Arabs Modern History, Dar Al-Nahda Al-arabia for Publishing and Printing, Beirut, 1967.
11- Salim Al-Sweis, Ataturk, the Savior of Turkey and the Builder of its Modern Renaissance, Amman, 1970.
12- Sayiar Kawkab El Gemayel, Arabs and Turks Revival and Modernization, From Ottomanism to Secularization, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997.
13- Abdel Aziz Suleiman Nawar and Mahmoud Mohamed Gamal El-Din, Modern European History from the Renaissance to the End of the First World War,Dar AL-fikir Al-arabi for Printing and Publishing, Cairo, 1999.
14- Abdul Aziz Suleiman Nawar, Islamic Peoples, Ottoman Turks, Persians, Muslims of India, Dar Al-Nahda Al-arabia for Publishing, Beirut, 1973.
15- Abdul-Aziz Al-Shennawy and Jalal Yahya, Documents and Texts of Contemporary Modern History, Dar Al Ma'arif, Alexandria, 1958.
16- Abdul Azim Abbas Nassar, Municipalities of Iraq during the Ottoman Era 1534-1918 Historical and Documentary Studies, 1st Edition, Al-Haidarya Library, (D.M.), 2005.
17- Abd al-Karim Rafiq, Arabs and Ottomans 1516-1916, 1 Edition, Damascus, 1974.
18- Abd al-Wahhab al-Kayyali, The Political Encyclopedia, Beirut, 1974.
19- Vladimir Lutsky, Modern History of the Arab Countries, translated by Afifa Al-Bustani, 7th Edition, Dar Al-Farabi, Beirut, 1980.
20- Karl Brockelmann, History of the Islamic Peoples, translated by Nabih Amin Faris and Munir al-Baalbaki, vol. 4, ed. 2, Dar Al-Alam for Millions, Beirut, 1955.
21- Carlton Hayes, Modern European History 1789-1914, translated by: Fadel Hussein, Directorate of Dar Al Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, 1987.
22- Muhammad Harb, Sultan Abdul Hamid II, Dar Al-Qalam, Damascus, (without date).
23- Muhammad Rouhi Bey Al-Khalidi, Causes of the Ottoman Coup and Young Turkey, Egyptian General Book Authority, Cairo, 2011.
24- Muhammad Shafiq Ghorbal, The Facilitated Arabic Encyclopedia, MG, Dar Al-Nahda Lebanon for Printing and Publishing, Beirut, 1987.
25- Muhammad Al-Aris, Encyclopedia of Islamic History and the Ottoman Era 1516-1916, 1st Edition, Dar Al-Youssef Publications for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2005.
26- Muhammad Feridek Al-Muhami, History of the Ottoman State, 10th Edition, Dar Al-Nafaes for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2006.
27- Nahida Ibrahim Desouki, The Beginnings of Reform in the Ottoman Empire and the Impact of the West in Europe, Egypt, 2007.

28- Neil Alexander Vandolina, The Ottoman Empire and Its International Relations, Egyptian Book Authority, Cairo, 2012.
29- Hashem Saleh Al-Tikriti, The Eastern Question, First Stage 1774-1856, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Dar Al-hikma, Baghdad, 1990.
30- H. a. L. Fishar, History of Urian Modern Era (1789-1950), translated by: Ahmed Naguib Hashem and Wadia El-Dabaa, 9 ed. Dar al-maraf , Cairo, 1993.
31- Youssef Asaf, Sultans Al Othman, Dar Al-Insa`ir, Damascus, 1985.
32- Yusef Numan Maalouf, Khazanat of Al-Ayyam fi Tarajim al-Atham, Al-Ayyam Newspaper Press (d.m) P.1899.

Second: Letters and Theses
1- Bushra Nasser Hashem Al-Saadi, The Egyptian Administration in the Levant (1831-1840), unpublished Master Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2003.
2- Hussein Abdul Wahid Badr, The Greek Question (1821-1832), a historical study on the Greek Revolution and its independence from the Ottoman Empire, unpublished Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2003
3- Esmat Burhan Al-Din Abdul Qadir, The Role of Arab Representatives in the Ottoman Envoys Council 1908-1914, Unpublished Master Thesis, College of Arts, University of Mosul, 1989.
4- Ammar Muhammad Kazim Faraj al-Bazzaz, Internal Politics during the Reign of Sultan Mahmud II 1808-1839, unpublished PhD thesis, College of Arts, University of Basra, 2006.
5- Ghanim Muhammad Ali, The Ottoman Financial System in Iraq 1839-1914, Unpublished Master Thesis, College of Arts, University of Mosul, 1989.
6- Nagham Khalil Ibrahim, The Constitutional Experience in the Ottoman Empire 1876-1914 (Historical Study), Unpublished Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, p. 2018.

Mustafa Rashid Pasha, His Life , Political and Reformist Role In The Ottoman State (1800-1858)

Prof.Assist.Dr. Bushra Nasser Hashim Al-Saadi
Al-Mustansiriya University / College of Arts - Department of History
bushranaser73@gmal.com
07700094365
Assist.Dr. Sahira Hussein Mahmoud Al-Samri
Basra University / College of Arts - Department of History
saheraedu@yahoo.com bushranaser73@gmal.com
07822199115

Abstract:

Mustafa Rashid Pasha (1800 - 1858) was one of the most important men of the Ottoman State, as he served as the greatest vizier (Prime Minister) five times, and as foreign minister twice, in addition to take the position of Governor of Edirne, and representing the Ottoman State as an ambassador in both London and Paris. He is the father of the organizations and the true architect of the reforms in the Ottoman State in the nineteenth century.

The research reached results that can be summarized as follows:

Mustafa Rashid Pasha had a great influence on the policy of the Ottoman Statein the both internally and externally field, as he was able, through the regulations that he issued in 1839, to regulate the conditions of the Ottoman Empire and to win European countries to their side in their wars against Russia.

Key Words: Mustafa Rashid - Politician - Reformer - Ottoman State